

نداء حقوقي مشترك لنعمل معا: من اجل: الكرامة والحريّة والعدالة للجميع

ولتوحيد كافة الجهود

من اجل السلم والسلام في سورية عبر ال حل السياسي المسلمي الدائم للازمة السورية

بمناسبة مرور الذكرى السنوية 74 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية 24 للإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

تمر مناسبة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هذا العام 2022، تحت المشعار المامي لليوم العالمي لحقوق الإنسان، وهو: الكرامة والحريّة والعدالة للجميع، والدعوة إلى العمل هي: قوموا وادفعوا عن حقوق الإنسان، وتعزيز المعرفة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتباره مخططا أساسيا تسترشد به الإجراءات العملية الرامية إلى الدفاع عن حقوق الإنسان ومعالجة القضايا العالمية الملحة في عالمنا اليوم.

يشار الى ان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد تم اصداره من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة قبل 74 سنة، في العاشر من كانون الأول عام 1948 بباريس بموجب قرار الجمعية العامة 217 أ (د-3)، والذي شكل منذ صدوره حجر الزاوية ومصدر الإلهام لكل الأفكار والأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان في كل مكان في العالم، واصبح مفصلا مهما لما أصبح يعرف بحق باسم «التراث العالمي لحقوق الإنسان» ومصدرا رئيسا تفرعت عنه كل الماعلانات والعهود والاتفاقيات الدولية والاقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، فلقد شكل حدا فاصلا بين ماضي البشرية ومشروعها المستقبلي، من خلال استجابة الأسرة البشرية لجملة التحديات التي تعرضت لها، ليتحول بعدها موضوع حقوق الإنسان إلى ركيزة أساسية للسعي إلى عالم جديد وحضارة عالمية جديدة، إنسانية حقا، حيث تجسد قيم حقوق الإنسان تطلعات مشتركة بين جميع الحضارات والثقافات، وإعادة صياغة النظام القانوني-الدولي والوطني-استنادا على مبادئ المشرعة الدولية لحقوق الإنسان والإصرار على المساهمة في جعل مستقبل البشر عالم جدير بالعيش، ولتأخذ قضايا حقوق الإنسان أبعادها الكونية، ليس لأنها صارت في مقدمة القضايا الراهنة والواجبة التي تشغل العالم، وإنما لأنها قد تشكل حدا و مفصلا

بين عصر سادت فيه أشكال مختلفة من العبودية والاستبداد والتشويق والتشويه طعنت وقهرت إنسانية البشر، وآخر يسعى إليه الكثيرون وفي أذهانهم أحلام كبيرة عن إطلاق وإغناء إنسانية الإنسان ، في سياق الاعتراف المقنن له بحقوق معينة غير قابلة للإنكار .

تمر الذكرى الـ 74 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . على بلدنا الحبيب سورية الذي يخضع لازمة وطنية شاملة ، منذ عام 2011 وحتى الآن، حيث انتشرت مظاهر العنف والمقتل والتدمير على مجمل الأراضي السورية، وارتكبت افظع وابشع الانتهاكات بحق الإنسان وأدميته، وانتهكت جميع حقوقه الفردية والجماعية، نتيجة تصاعد وانتشار الاشتباكات المسلحة واعمال العنف الدموية في مختلف المدن السورية، وازداد التدهور على كافة المستويات الحياتية والمعيشية والاقتصادية والاجتماعية لكافة السوريين، والحصار الشديد حول بعض المدن التي تعرضت للقصف العشوائي المدمر، مما أعاق وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين وخاصة الذين أصبحوا بدون أي مأوى لهم في المناطق المتوترة، بالطبع ترافقت هذه الحالة الأسوأ مع فقدان الكثير من المواد الأساسية والضرورية لمعيشة السوريين، إضافة لارتفاع الجوني لأسعار كافة المواد الاستهلاكية التي يحتاجها المواطن السوري، وما زاد الامر سوءا وكارثة، ما ساهمت به العقوبات الاحادية التي تتعرض إليها سورية، بسبب الأحداث الدامية، بزيادة الآثار السلبية والكبيرة على الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطنين السوريين

واتسعت دوائر الفقر والبطالة والغلاء، ونتيجة لهذا الوضع الأسوأ والكارثي ولحجم التدمير والخراب فقد سقط الآلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى من مدنيين وعسكريين. وتعرض الآلاف من المواطنين السوريين للاعتقال التعسفي، من قبل مختلف الأجهزة الأمنية الموجودة في سورية، مع استمرار عمليات التعذيب وإساءة المعاملة من وسائل التحقيق المعتمدة في مراكز التوقيف المختلفة، والإعدامات خارج القانون وبمحاكمات استثنائية وميدانية لا تتوفر فيها أي شرط من شروط المحاكمات العادلة، علاوة على قيام جهات مسلحة وغير حكومية بالاعتقال والاختطاف والمحاكمات وتنفيذ أحكاما تستند على وجهات نظر وشرعيات أصحابها. وتعرض الآلاف من السوريين للاختفاء القسري والتهديد الدائم بالحق في الحياة والأمان الشخصي. وهجرة عشرات الآلاف من المواطنين السوريين إلى خارج سورية، ولجوؤهم إلى أماكن أكثر أمانا وأمنا، مع الغياب شبه التام لأي شعور بالأمل لدى السوريين، بأي حل سلمي للازمة السورية في الأفق القريب.

وتتوافق مناسبة صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع صدور إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان بتاريخ 9 كانون الأول 1998 الذي استهدف الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع المدني بتأكيد على حقوقهم ومسؤولياتهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها على الصعيد المحلي والدولي، مبينا كل أشكال الاضطهاد والتضييق والتشويه للسمعة والملاحقة والاعتقال والتعذيب والمقتل، التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، بسبب دورهم ونشاطهم.

إننا في الهيئات والمؤسسات السورية المدافعة عن حقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق الإنسان، الموقعة على هذا النداء ، نعلن عن تضامننا الكامل مع أسر الضحايا السوريين جميعا، ونتوجه بالتعازي الحارة والقلبية، لجميع من قضوا من المواطنين السوريين ومن المدنيين والشرطة والجيش، ومع تمنياتنا لجميع الجرحى بالشفاء العاجل. وندين ونستنكر جميع ممارسات العنف والمقتل والاعتقال، وأي كانت مصادرها ومبرراتها، وكذلك فإننا ندين ونستنكر بشدة الممارسات التعسفية والاختفاءات القسرية وعمليات الخطف بحق المواطنين السوريين، أي تكن الجهة التي ترتكب هذه الانتهاكات، ونبدي قلقنا البالغ على مصير المختفين قسريا

وبسبب فظاعة الأحداث ودمويتها وحجم التدمير الهائل الذي اصاب كل مكونات الحياة السورية، ونتيجة للتشابكات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تحكم بالازمة السورية، وبهذه المناسبة الجليلة، فإننا في الهيئات والمؤسسات السورية المدافعة عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان، الموقعة على هذا النداء

، ف

إننا ندعو جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية السورية والجهات الإقليمية والدولية للعمل على:

1. الموقف الفوري لجميع اشكال العنف المنظم في الشوارع السورية، أيما كانت مصادر هذا العنف وأيما كانت أشكاله ومبرراته. والمضرو ع الضعلي والعملي بالحل السياسي السلمي.

2. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ما لم توجه إليهم تهم جنائية معترف بها. او ان يقدموا على وجه السرعة لمحاكمات تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة.

3. العمل السريع من اجل إطلاق سراح كافة المختطفين، من النساء والذكور والمطفال، أيما تكن الجهات الخاطفة.

4. الكشف الفوري عن مصير المفقودين، من النساء والذكور والمطفال، بعد اتساع ظواهر الاختفاء القسري، مما أدى الى نشوء ملفا واسعا جدا يخص المفقودين السوريين

5. العمل على مناهضة كافة أشكال ومظاهر العنف والتعصب على المستويين الحكومي وغير الحكومي والشعبي في سورية، وإشاعة ثقافة وقيم السلم المجتمعي والتسامح والتقاليد الديمقراطية الحقيقية، التي تؤسس لعلاقات المواطنة والمداغف.

6. إلهاء شأن مبدأ الحق في الاختلاف واحترام هذا الحق، وتطبيقه على أرض الواقع، والدفاع عن استمراره وتغذية ثقافة الاختلاف بما هي إغناء ودعم لصنع مناخات الديمقراطية الملائمة، ومواجهة خطاب وثقافة الكراهية والتمييز والاقصاء

7. الإلهاء من شأن قيم حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية والتسامح، وفي مقدمتها الحق في المعتقد، دينيا كان أو غيره، والحق في حرية الرأي والتعبير عنه، والحق في التنظيم النقابي والتجمع السلمي والتعددية السياسية.

8. بذل كافة الجهود الوطنية السورية للانتقال تدريجيا بالبلاد من حالة فوضى المكونات الطائفية والاثنية والقومية الى دولة العيش المشترك وثقافتها القائمة أصلا على الاعتراف بالآخر المختلف، والمقدرة على الشراكة معه والمتضامن، واعتبار التنوع مصدرا لإغناء الشخصية الفردية والجماعية، والى نبذ العنف والتداول السلمي للسلطة

9. تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن الضيدالية السورية لحقوق الانسان والمنظمات المدافعة عن حقوق الانسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

10. ممارسة مختلف أنواع المظغوط على الحكومة التركية والمسلحين السوريين المتعاونين معهم، من اجل إيقاف استهدافهم للمدنيين ودور العبادة والممتلكات الخاصة والعامة، وقطع أشجار الزيتون والأشجار المثمرة ونهب المحاصيل الزراعية، وإيقاف نهب وسرقة المحلات والبيوت.

11. دعوة المنظمات الحقوقية والمدنية السورية، للتعاون من اجل تدقيق وتوثيق مختلف الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها القوات المحتلة التركية منذ بدء العدوان التركي وحتى الان، من اجل بناء ملفا قانونيا يسمح بمتابعة وملاحقة جميع مرتكبي الانتهاكات، سواء أكانوا اترك أم سوريين متعاونين معهم، كون بعض هذه الانتهاكات ترقى لمستوى الجرائم ضد الإنسانية وتستدعي إحالة ملف المرتكبين للمحاكم الجنائية الدولية والعدل الدولية.

12. إزالة كل العرقلات والتبريرات المادية والمعنوية التي تعيق وصول الإمدادات الطبية والجراحية إلى جميع القرى والمدن السورية.

13. تلبية الحاجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدنيين المنكوبة والمهجرين داخل البلاد وخارجه وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

14. دعم الخطط والمشاريع التي تهدف الى إدارة سورية المستقبل. وتخصيص موارد لدعم مشاريع إعادة الأعمار والتنمية والتكثيف من مشاريع ورشات التدريب التي تهدف الى تدريب القادة السياسيين السوريين على العملية الديمقراطية وممارستها ومساعدتهم في إدراج مفاهيم ومبادئ حقوق الانسان والمصالحة الوطنية في الحياة السياسية في سوريا المستقبل على أساس الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين السوريين لأسباب دينية أو طائفية أو قومية أو بسبب الجنس واللون أو لأي سبب آخر وبالتالي ضمان حقوق المكونات وإلغاء كافة السياسات التمييزية بحقها وإزالة أثارها ونتائجها السياسية
بشكل متساو

15. ولأن القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية وبامتياز، ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ورفع الظلم عن كاهله وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها والتعويض على المتضررين عنها ضمن إطار وحدة سوريا أرضا وشعبا، وهذا يسري على جميع المكونات الأخرى وما عانته من سياسات تمييزية بدرجات مختلفة.

16. تلبية الحاجات والحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجه وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

17. بلورة سياسات سورية جديدة و إلزام كل الأطراف في العمل للقضاء على كل أشكال التمييز بحق المرأة من خلال برنامج للمساندة والتوعية وتعبئة المواطنين وتمكين الأسر الفقيرة، وبما يكفل للجميع السكن والعيش اللائق والحياة بحرية وأمان وكرامة، والمبدئية لن تكون إلا باتخاذ خطوة جادة باتجاه وقف العنف وتفعيل الحلول السياسية السلمية في سورية، من اجل مستقبل امن وديمقراطي.

18. العمل الشعبي والحقوقي من كافة المكونات الاصلية من أهالي مدن وقرى الشمال السوري، من اجل مواجهة وإيقاف المخاطر المتزايدة جراء ممارسات قوات الاحتلال العنصرية التي اعتمدت التهجير القسري والعنف والتطهير العرقي، والوقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تعتمد على تغيير البنى الديمغرافية تحقيقا لأهداف ومصالح عرقية وعنصرية وتفتيته تضرب كل أسس السلم الأهلي والتعايش المشترك.

19. قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سورية، باجتراح المسبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

دمشق في تاريخ 10122022

المنظمات والهيئات المعنية في الدفاع عن حقوق الانسان في سورية، الموقعة:

1. المفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان (وتضم 92 منظمة ومركز وهيئة في داخل سورية)

2. شبكة الدففاع عن المرأة في سورية (تضم 63 هيئية نسوية سورية و72 شخصية نسائية مستقلة سورية)

3. التحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الامن رقم 1325 في سورية (تقوده 59 امرأة، ويضم 94 هيئية حقوقية ومدافعة عن حقوق المرأة).

4. الشبكة الوطنية السورية للسلم الاهلي والامان المجتمعي

5. لجان الدففاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية (ل.د.ح).

6. المنظمة العربية لحقوق الانسان في سورية

7. اللجنة الكردية لحقوق الانسان في سوريا (المرصد).

8. منظمة حقوق الانسان في سورية - ماف

9. المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية

10. المنظمة الكردية لحقوق الانسان في سورية (DAD).

11. مركز عدل لحقوق الانسان

12. التحالف السوري لمناهضة عقوبة الإعدام(SCODP)

13. المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية (SPNGO)

14. اللجنة الوطنية لدعم المدافعين عن حقوق الانسان في سورية

15. رابطة المرأة السورية للدراسات والتدريب على حقوق الانسان

16. المركز السوري للدفاع عن حقوق الانسان

17. التجمع الوطني لحقوق المرأة والطفل.

18. رابطة حرية المرأة في سورية

19. المعهد الديمقراطي للتوعية بحقوق المرأة في سورية

20. جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في سورية

21. المركز السوري لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب

22. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة

23. جمعية التضامن لدعم السلام والتسامح في سورية

24. المركز السوري للديمقراطية وحقوق التنمية

25. المركز السوري لرعاية الحقوق النقابية والعمالية

26. المؤسسة الوطنية لدعم المحاكمات العادلة في سورية

27. مركز أحمد بونجق لدعم الحريات وحقوق الإنسان

28. المؤسسة النسائية السورية للعدالة الانتقالية

29. منظمة كسكائي للحماية البيئية

30. التجمع النسوي للسلام والديمقراطية في سورية

31. جمعية الأرض الخضراء للحقوق البيئية

32. المؤسسة السورية لرعاية حقوق المارامل والأيتام

33. التنسيق الوطنية للدفاع عن المفقودين في سورية

34. مركز بالميرا لحماية الحريات والديمقراطية في سورية

35. اللجنة السورية للعدالة الانتقالية وانصاف الضحايا

36. مركز شهباء للإعلام الرقمي

37. مؤسسة سوريون ضد التمييز الديني

38. المنظمة الشعبية لمساندة الماعمار في سورية

39. سوريون من اجل الديمقراطية

40. مؤسسة الشام لدعم قضايا الماعمار

41. مركز الأبحاث وحماية حقوق المرأة في سوريا

42. رابطة الحقوقيين السوريين من اجل العدالة الانتقالية وسيادة القانون

43. الرابطة السورية للدفاع عن حقوق العمال

44. المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا المهجرة والمجوء(Sersia)

45. مركز الجمهورية للدراسات وحقوق الإنسان

46. رابطة الشام للصحفيين الملاحقين

47. المعهد السوري للتنمية والديمقراطية

48. الرابطة السورية للحرية والإنصاف

49. المركز السوري للتربية على حقوق الإنسان

50. مركز ايبل لدراسات العدالة الانتقالية والديمقراطية في سورية

51. المركز السوري للدفاع عن حقوق الإنسان

52. المؤسسة السورية لحماية حق الحياة

53. الرابطة الوطنية للتضامن مع السجناء السياسيين في سورية.

54. المؤسسة النسوية لرعاية ودعم المجتمع المدني في سورية

55. المركز الوطني لدعم التنمية ومؤسسات المجتمع المدني السورية

56. سوريون يدا بيد

57. جمعية ناربينا للطفولة والشباب

58. المركز السوري لحقوق المسكن

59. المنظمة السورية للتنمية السياسية والمجتمعية.

60. جمعية الاعلاميات السوريات

61. المركز الكردي السوري للتوثيق

62. المركز السوري للعدالة الانتقالية (مسعى)

63. مؤسسة الصحافة الالكترونية في سورية

64. منظمة تمكين المرأة في سورية

65. مؤسسة زنوبيا للتنمية

66. مركز أوغاريت للتدريب وحقوق الإنسان

67. اللجنة العربية للدفاع عن حرية الرأي والتعبير

68. الجمعية الديمقراطية لحقوق النساء في سورية

69. المؤسسة السورية للاستشارات والتدريب على حقوق الانسان

70. منظمة صحفيون بلا صحف

71. اللجنة السورية لحقوق البيئية

72. المركز السوري لاستقلال القضاء

73. المؤسسة السورية لتمكين المرأة (SWEF)

74. جمعية ايبل للإعلاميين السوريين المأحرار

75. المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والسياسية وحقوق الانسان.

76. الجمعية الوطنية لتأهيل المرأة السورية.

77.المركز السوري للسلام وحقوق الانسان.

78. مركز بالميرا لمناهضة التمييز بحق الاقليات في سورية

79. المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والمدنية

80. المؤسسة السورية لتنمية المشاركة المجتمعية

81. المركز السوري للديمقراطية وحقوق الانسان

82. الجمعية السورية لتنمية المجتمع المدني.

83. مركز عدالة لتنمية المجتمع المدني في سورية.

84. المركز السوري للعدالة الانتقالية وتمكين الديمقراطية

85. لمنظمة السورية للتنمية الشبابية والتمكين المجتمعي

86. اللجنة السورية لمراقبة حقوق الانسان.

87. لمنظمة الشبابية للمواطنة والسلام في سوريا.

88. شبكة أكاميا للعدالة

89. المنتدى السوري للحقيقة والانصاف

90. المركز السوري لمراقبة الانتخابات

91. المركز السوري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

92. المركز الوطني لدراسات التسامح ومناهضة العنف في سورية

الهيئة الادارية للفيدرالية السورية لحقوق الانسان